كتاب عباس الثاني

الفصل الثاني في قلب الوزارة الفعلية

قال لورد كرومر في هذا الفصل ما تعريبهُ : —

لما اخبرني الطبيب الالماني (الدكتور هس) ان الخديوي لا يرجى وانهُ لا بدَّ من تنصيب خديوي جديد لاح ببالي ان البناء الواهي الدعائم المعروف بالحكومة المصرية لا بدَّ من ان تهتز اركانهُ رغماً عما كنت اراهُ حولي ممَّا يدعو الى الاطمئنان . وقد أيَّدت الحوادث التالية ما ارجحتُ منهُ لان ثبوت ذلك البناء كان مرتبطاً على نوع ما ببقاء الخديوي حيًّا اذ ان عمدتهُ كانت حسن التفاهم بين الخديوي وجماعة من كبار الموظفين المصريين من الجهة الواحدة وبين معتمد بريطانيا وكبار الموظفين البريطانيين من الجهة الاخرى . وقد دام حسن التفاهم هذا بين الفريقين عشر سنوات ولكنهُ لم يكن مبنيًّا على اساس وطيد فلم أكن اثق انهُ يحتمل صدمة عنيفة

كان البرنس عباس شابًّا في الثامنة عشرة من عمرهِ تخرَّج في مدرسة تسوية علومها لا توسِّع المدارك فلا يُنتظَر ان يكون فيهِ من الذكاء والتوقُّد واصالة الرأي وضبط النفس ما يمكنهُ من الجري حسب مقتضى الحال . بل كان المرجح انهُ غير متصف بهذه الصفات الى الحد الكافي . وزد على ذلك ان صديقاً نمسويًّا اخبرني بان اساتذة البرنس عباس لم يكن رأيهم فيهِ على ما يرام وقد رجَّحوا اننا سنرى منهُ ما يتعبنا وانهُ لا بدَّ من ان يتقرَّب اليهِ الوشاة والمتملقون فيصغي اليهم على عادة امراء المشرق . ومركز الانكليز في مصر يجعلهم عرضة للوقيعة وسوء الظن . ولا بدَّ للمتملقين من ان ينصحوا لهُ لكي لا يتنازل الى استشارتهم بل يطرح عنهُ النير الذي حملهُ ابوهُ لما كان متصفاً بهِ من الدعة والصبر على المكاره واذا قاومهم فلا خوف عليهِ . هذه كانت آراء بعض الذين التفُّوا عليهِ واستغووهُ وكانوا من اشد الناس نقمةً على السيطرة البريطانية . وقيل لهُ ايضاً ان فرنسا تتطلَّب استقلال مصر وروسيا تؤيدها في ذلك . اقوال مثل هذه لا بدَّ من ان توثِّر في نفس شاب ميَّال الى الاستقلال بالطبع

وممَّا زاد صعوبة الاشتغال معهُ صغر سنهِ فكتبت الى لورد روزبري في ٢٢ توفمبر سنة ٨٩٢ اقول « لقد عمل الخديوي بطيش في بعض الامور الطفيفة ولكن صغر سنهِ

وعدم اخبارهِ يشفعان بهِ » . الا ان الولد الذي عمرهُ عشر سنوات وفي يدهِ عود كبريت وشيءٌ من القش يستطيع ان يضرم ناراً كبيرة كالرجل الذي عمرهُ اربعون سنة وغرضهُ احراق البيوت . ولا يسهل الفصل بين عذر الشاب على فعال سببها نزق الشبيبة وبين معاملتهِ بالشدَّة لكي لا يفعل افعالاً عاقبتها وخيمة عليهِ

وزد على ذلك انهُ كان ينادي بالوطنيَّة ولو كانت وطنيتهُ صحيحة لاستحق الاكرام والاحترام عليها ولكنهُ هو والذين تقربوا منهُ حسبوا ان الوطنيَّة والخديويَّة كلتان مترادفتان . اي ان الاهتمام بمصالح الخديوي الخاصة هو الاهتمام بمصالح الوطن . ثم اتضح انهُ قلما يهتم بمصالح بلادهِ وسكانها وانهُ لم يكن ينادي بالوطنيَّة الاَّ اذا رأى شيئاً يمسهُ ولو كان وهميًّا وانهُ كان مستبدًّا غير منصف في استعمال ما لهُ من السلطة يهتمُّ بما يتعلَّق بشخصهِ ومقامهِ اكثر مما يهتم بمصالح شعبهِ . فثبت حينئذٍ ان لا بدَّ من الاحتراس لئلاَّ تتحوَّل حكومة البلاد الى نوع من السلطة الاستبدادية التي بذلنا الجهد في ابطالها بعد ان اضرَّت ضرراً كبيراً وهي متردية برداء الوطنيَّة

وجرت الانتخابات النيابية في انكلترا مدة غيابي عن مصر في فصل الصيف فكانت الاكثرية للاحرار واستلم المستر غلادستون مقاليد الحكومة الانكليزية واعطيت وزارة الخارجية للورد روزبري . فجاء هذا التغيير في زمن غير مناسب من جهة البلاد المصرية لان الشرقيين يخطئون اذا بنوا حسابهم في السياسة على ما يعتقدونهُ في الاحزاب السياسية الانكليزية . وقد وقع نفران باشا في هذا الخطإ فانهُ من الذين يعنون بقراءة الجرائد الانكليزية ويباهون بمقدرتهم على معرفة الرأي العام في انكلترا . وكان يعرف ان البعض من حزب الاحرار يقول بالجلاء العاجل عن مصر فقال هو والذين على شاكلتهِ انهُ قد آن الاوان لبذل الجهد في نبذ السيطرة البريطانية لان امثال غلادستون معروفة من هذا القبيل . وزعموا ان لورد سلسبري كان يعضد وكيل انكلترا في مصر مهما فعل ولكن تلك ايام مضت وانقضت وسُلِّمت مقاليد الحكومة الانكليزية لرجل معروف بامياله الى استقلال الامم فلا بدَّ من ان يساعد الخديوي على تحقيق امانيهِ

هذا ما اعتقدهُ نفران باشا ولقد كان مخطئاً في اعتقادهِ ولو كانت دلائل الحال لا تناقضهُ فيهِ . ومما يدعو الى الاسف ان الوزارة الانكليزية تغيرت حينما مال الخديوي الى مغاضبة الانكليز فجعل تغيُّرها بعض اسباب مغاضبة القاهرة القليلي الاختبار على الظن ان مغاضبة الانكليز تقرن بالنجاح . فاتجهت الافكار الى اسقاط وزارة مصطفى باشا فهمي وكان حينئذٍ مصيفاً في

اوربا فلما عاد في اوائل اكتوبر كثرت الاشاعات عن ان وزارته قاربت السقوط

ولما صدت الى مصر وجدت ان الخديوي الذي ظهر لي صديقاً في شهر يوليو صار خصماً في شهر نوفمبر ولم يكن في الامكان ان اعرف سبباً مخصوصاً لهذا التغير . نعم ان السر كولن سكوت موتكريف اعطي منصباً في لندن ونُشر ذلك في الجرائد قبل ان عرفهُ الخديوي . وان ضابطاً انكليزياً ادار ظهرهُ اليهِ وهو غير عالم بوجودهِ فلم يقم بتقديم التحية الواجبة . وضابطاً آخر في خدمة الحكومة دخل الشريفات لابساً ملابس غير رسمية . وجندياً من الانكليز كان جالساً في محطة من محطات سكك الحديد ومر القطار الخديوي فلم يقف . والسردار لم يطرد من الجيش ضابطاً وطنياً اراد الخديوي طردهُ بغير محاكمة ولغير ذنب . وحكمدار البوليس لم يطرد ضابطاً آخر لان الخديوي غضب عليهِ لامر طفيف جداً . وان هذه الحوادث وامثالها دلت الخديوي وعملقيهِ على انها امور مقصودة اريد بها تحقيرهُ في عيون شعبهِ (١)

الاَّ ان مصدر الشكوى الحقيقي انما هو وجود جيش الاحتلال في البلاد ووجود السيطرة الانكليزية التي منعت الخديوي من عمل ما يريد ولو كان مخالفاً للقانون والنظام . فذلك وعملاؤهُ المتعلقين لهُ الذين كانوا يتمنون بعدجهم جعلاهُ يكره الانكليز بنوع عام ويكرهني انا بنوع خاص لانني كنت ممثلاً لانكلترا في مصر

فثبت لي حينئذٍ ان لا بدَّ من وقوع النزاع بيننا ولكن ليس من حسن السياسة ان ابادئهُ بهِ ولو ظهر لي انهُ صار امراً مقضياً لان الظواهر كثيراً ما تخدع ولانهُ يسهل على الخصوم او المخدوعين ان يقلبوا الحقائق و يوردوا الامور على غير حقيقتها . فان انصار الخديوي كانوا متسلحين بكل الالفاظ الطنانة كالاستقلال والوطنية فيسهل عليهم ان يسموا الحكومة القوية التي لا تحيد عن الحق بل تعمل في مصلحة الشعب كلهِ بسمة الجور والاستبداد حتى يصعب على الاجنبي ان يصدق ان الحكومة الضعيفة المقاومة لها تستعمل ضعفها مكيدةً لكي تتدرَّج الى الظلم والاستبداد . ولذلك رأيت ان لا بدَّ لي من الصبر والتأني حتى لا يقال انني خلقت المشاكل ناهيك عن انهُ كان من الواجب عليَّ ان لا أُدخل الحكومة الانكليزية في مأزق الاَّ وانا واثق تمام الثقة بخروجها منهُ ظافرةً . ولذلك لزمتُ الاعتدال التام بعد

(١) قال لورد كرومر في حاشية على هذا الفقرة « ان الحوادث المذكورة فيها حدث بعضها بعد ذلك ولكن حدث شيء ما يستغرب نسبتهُ وانما مرادي ما ذكرتهُ منها التعليق على الامور التي كان الخديوي يشكو منها وكلها من الحوادث الطفيفة التي لا شأن لها »

رجوعي الى مصر ولم ابادر الى تأييد بعض الموظفين الانكليز في امور كانوا يتطرفون تأييدي لهم فيها . وكنت اعلم ان خطة المسالمة هذه تُحسب ضعفاً مني ولا تدعو الى المسالمة بل تشجع على ازدياد المغاضبة وتوجب استعمال الشدّة اخيراً ولكني رأيتُ ان ذلك لازم لاعداد الرأي العام لما يتوقّع حصولهُ من الخصام ومتى وقع لا ألام على ما افعل بعد ان تذرعت بما تذرعت من الصبر والتؤدة . وخير لمن كان في منصب مثلي ان يتّهم بزيادة التأني ولا يتّهم بالتسرّع . ولم يطل الامر حتى وقع ما كنت انتظرهُ

ففي اواخر دسمبر مرض مصطفى باشا فهمي باحتقان الرئتين واكّد لي طبيبهُ ان حياتهُ في خطر فصار عليّ ان اهتم بما يجب ان يُعمَل لو توفي . وفي التاسع والعشرين من دسمبر ارسلت تلغرافاً الى لورد روزبري اقول فيهِ

«كان السر الون بالمر يحادث الخديوي فيحثهُ في ما يجب عملهُ اذا توفي رئيس النظار على ما يرجّح الآن . فان اصلح الرجال لهذا المنصب رياض باشا لان لهُ المقام الاول عند الوطنيين ولكن الخديوي يكرههُ شخصياً لسوء الحظ ولا فائدة من اجبارهِ على قبولهِ لان طباع الواحد تناقض طباع الآخر فلا يلبثان ان يختصما ولا اظن ان الحال ستدعوني الى التعرّض لتعيين رئيس النظار فسأبقى مختبئاً الاّ اذا عيّن الخديوي لهذا المنصب رجلاً لا اريدهُ مطلقاً . واذا استثنينا نوبار باشا الذي لا اود ان اراهُ في مسند رئاسة النظار لا فرق عندي في من يعين لهذا المنصب »

واعتراضي على تعيين نوبار باشا كان مبنيّاً على اعتقادي انهُ يتبع سياسة المغاضبة للانكليز وانهُ لا يستطيع ان يقود الرأي العام المصري لانهُ مسيحي ارمني

وارسل لورد روزبري اليّ تلغرافاً في اول يناير سنة ١٨٩٣ يقول فيهِ انهُ يوافقني على عدم تعيين نوبار باشا بدل مصطفى باشا اذا كان ذلك ممكناً . الى ان قال ولكنني لا اثبّط بمانعة الخديوي اذا اصرّ على تعيين نوبار باشا . فوافقتهُ على ذلك تماماً . وقابلت الخديوي في اليوم التالي ونصحت لهُ ان لا يعين نوبار ولكنني لم اصر على ذلك وتركتهُ وانا معتقد ان ادابي قلما اثّرت فيهِ اولم تؤثر مطلقاً وانهُ اذا توفي مصطفى فنوبار يخلفهُ لا محالة

ثم قلّ الاهتمام بهذه المسألة لان وطأة المرض على مصطفى باشا خفت وزال الخطر عنهُ وقام في نفسي انهُ لم يعُد محلٌّ لتغيير الوزارة ولكن جاء في مكرتير الخديوي الخاص في الخامس عشر من يناير واخبرني ان مصطفى باشا أُقيل من منصبهِ وعين نوبار باشا بدلاً منهُ . ثم علمت ان رئيس الديوان التركي الخديوي دخل على مصطفى باشا وطلب منهُ ان يستعفي . وكان

مصطفى باشا في حالة النقه ولكنهُ كان لا يزال شفيقاً جدًّا لا يستطيع المناقشة في المسائل السياسية ومع ذلك نصح للخديوي مع الرسول نصيحة حكيمة نوَّاتبعها لاحسن صنعاً وهي ان يستشير لورد كرومر قبلما يقر على قرار من هذا القبيل . وللحال علا الصياح من مدَّعي الوطنيَّة وادعياء السياسة حتى لم يجدوا كلاماً يكفي للتعبير عن الجريمة التي ارتكبها مصطفى باشا فقالوا انهُ خان مولاهُ وأوطنهُ واثبت للملا انهُ يحب ان منصبهُ ليس من الخديوي بل من نائب دولة اجنبية فاقلَّ عقاب يعاقب بهِ من يرتكب مثل هذه الجريمة ان يطرد من منصبهِ طرداً . فعُزل للحال وعُزل معهُ ناظر المالية وناظر الحقانية وذنبهما الوحيد انهما كانا يشايران الموظفين الانكليز الذين في نظارتيهما . وقد تمَّ عزلهما على اسلوب مهين لهما فناظر المالية وهو شيخ في الثمانين تُرك ليعرف خبر عزلهِ من المستخدمين الذين تحت يدهِ او من الذين اتفق ان التقى بهم في الطريق من معارفهِ وكذا ناظر الحقانية . ولم يعيَّن تغران باشا لرئاسة النظار لانهُ ابى ذلك علماً منهُ انهُ لا يستطيع ان يؤلف وزارة ثابتة لكن لخري باشا كان من رأي تغران باشا ولم يكن لي اعتراض على تعيينهِ من حيث شخصهُ ولكن كان الاعتراض على الاسلوب الذي عُين بهِ . ولو استشارني الخديوي في تعيينهِ لما شدَّدت في الاعتراض عليهِ او على غيرهِ من الباشوات لاسيما وان صحة مصطفى باشا كانت لا تمكّنهُ من القيام باعباء منصبهِ . ولكن دُبّر هذا التدبير كلهُ من غير ان استشار بهِ فكان من المحال ان اسلّم بعمل مثل هذا يخرج بهِ كل النظار الذين يميلون الى انكلترا و يضرب النفوذ البريطاني ضربة قاضية

وزرت الخديوي عصر ذلك اليوم وابنت لهُ اعتراضي على الخطة التي اتبعها . فظهر لي من كلامهِ انهُ يصعب عليهِ ان يلغي ما فعلهُ ولكنهُ وعدني ان لا يذكر اسماء النظار الجدد في الجريدة الرسمية الاَّ بعد ما اخابر لورد روزبري ثم ارسلت تلغرافاً الى لورد روزبري قلت فيهِ بعد ان بسطت واقعة الحال ما يأتي

« اذا سُمح للخديوي ان يفعل ما فعل تغيَّر شأن الموظفين الانكليز في هذا القطر وتغير شأن الحكومة الانكليزية وتكون النتيجة مشاغب كثيرة . ولقد رأيت من قبل ان لا بدَّ لنا من مقاومة الخديوي وليس من الحكمة ان نؤخر هذه المقاومة . واري الآن انهُ يجب ان نغتنم هذه الفرصة السانحة . وعندي ادلة قوية على ان الخديوي اتخذ هذه الخطة الآن اعتقاداً منهُ ان الوزارة الانكليزية الحاضرة لا تؤيدني كالوزارة السابقة ولو كان مخطئاً في اعتقادهِ . واري انهُ لا فائدة من ان تكتفوا بابداء النصح لهُ بل اشير ان ترسلوا اليَّ تلغرافاً اريهِ لسموهِ لتقولون فيهِ صريحاً ان الحكومة الانكليزية تنتظر منهُ ان يستشيرها في المسائل الهامة مثل

تغيير رؤساء النظار وان التغيير الحاضر غير لازم ولا مستحسن وان الحكومة الانكليزية لا تسلم بتعيين نخري باشا . ويجب ان اخوّل عمل ما اراهُ لازماً لمنع هذا التغيير

« ويرغب الخديوي ايضاً في ابدال ناظر الحقانية وناظر المالية بغيرهما ولا اعتراض عندي على ذلك

« وأكرر القول ان المسألة الحاضرة هامّة جداً للحكومة الانكليزية فاذا سمحت للخديوي ان يخرج منها ظافراً لم يعد في الامكان ان اديم العمل الذي قمت بهِ في السنوات العشر الماضية . والمرجح جدّاً اننا نضطر ان نعود الى المسألة المصرية في وقت غير صالح وعلى وجهٍ لا يرضينا . ولكن ان كنا نجعل هذه الحادثة عبرةً للخديوي فالمرجح اننا نستريح بعد ذلك »

وقام الخديوي بوعده فلم ينشر اسماء النظار الجدد في الوقائع الرسمية ولكن سمح لهم ان يذهبوا الى نظاراتهم فطلبت من كبار الموظفين الانكليز ان لا يعترفوا بهم الاّ بعدما اسمح لهم بذلك

واجتمع مجلس الوزراء في لندن في السادس عشر من الشهر وبعث اليَّ بالتلغراف التالي

« ان حكومة جلالة الملكة تنتظر ان تستشار في المسائل الهامّة مثل تغيير النظار . ولا يظهر ان الحال موجبة لتغيير الآن ولذلك لا يمكننا ان نصادق على تعيين نخري باشا »

وفوّض اليَّ ايصال هذه الرسالة الى الخديوي ولكن طلب مني ان لا اتخذ اجراءات اخرى ثانية قبل مغادرة لندن

فقابلت الخديوي صباح اليوم التالي وارسلت نتيجة مقابلتي بتلغراف الى لورد روزبري اقول فيهِ

« ذهبت الى السراي هذا الصباح واعطيت نسخة من تلغرافكم للخديوي واخبرت سموهُ في الوقت نفسهِ انهُ اذا اعيد مصطفى باشا الى منصبهِ فلا اعارض في تعيين مظلوم وبطرس للحقانية والمالية وقلت لهُ انهُ ليس من العدل ان انتظر منهُ الجواب حالاً واني سازورهُ في الصباح التالي لآخذ الجواب منهُ اذا لم يستدعني اليهِ قبل ذلك وانهُ لم تفت الفرصة بعدُ اذا ودَّ الاذعان . واني اودُّ من صميم الفؤاد ان يفعل ذلك والاّ ساءت العاقبة . فلم يقل شيئاً يستدلُّ منهُ عن نوع الجواب الذي كان عازماً ان يجيبني بهِ »

ولم أُغفل الوقوف على رأي سائر قناصل الدول الجنرالية ولاسيما قنصلي فرنسا وروسيا . ولا اعلم هل كانا مطّلعين على غرض الخديوي ولا شبهة في ان كلامهما قبل ذلك كان مشجعاً لهُ في مقاومة انكلترا ولكن لما بدأت الاحوال تتخذ هذا الوجه الخطير اوجسا شرّاً

فارسلت تلغرافاً الى لورد روزبري اقول فيهِ ان قنصل فرنسا الجنرال اخبر واحداً من سكرتيريَّ انهُ لم يُستشر لا هو ولا مختار باشا في تغيير الوزارة الذي حدث الآن وانهُ زار الخديوي ذلك الصباح وابى ان يشير على سموهِ بما هي الخطة التي يجب ان يتبعها

اما روسيا فلم تكن تميل الى مخاصمتنا حبًّا بالاتفاق بينها وبين فرنسا ولذلك كنت على ثقة مما يفعلهُ قنصلها الجنرال فترك الخديوي وحدهُ وصار يسهل عليَّ ان نطلب منهُ ما نشاء

وبدا لي حينئذٍ ان حل المسألة في مصر اولى من العود الى استشارة الحكومة في لندن وان ذلك يستلزم ان لا اصرَّ على ارجاع مصطفى باشا . وهناك سببان قويَّان يرجحان افضلية هذه الخطة الاوَّل ان مصطفى باشا كان لا يزال مريضاً ولا يستطيع ان يعود الى النظر في مهام الحكومة الاَّ بعد زمن طويل . ولا بد من ان تحين الفرصة لعودهِ الى منصبهِ يوماً ما. والثاني انهُ قد يكون من الحكمة ان لا يلجأ الخديوي الى عمل يحط مقامهُ فاذا عومل بالتسامح الآن لم يبقَ لهُ عذر اذا لم يحسن التصرُّف في المستقبل

وزارني تغران باشا و بطرس باشا عصر السابع عشر من الشهر لكي يتفقا معي على امر قبل زيارتي للخديوي في صباح اليوم التالي فقبلت بالامور التالية وهي ان لا يعاد مصطفى باشا الى منصبهِ وان يقال نغري باشا ويعيَّن رياض باشا رئيساً للنظار . وهنا امر آخر علَّقت عليهِ اهمية كبيرة وهي ان يصرح الخديوي تصريحاً رسميًّا نصصتُ انا عبارتهُ وهو انهُ راغب جدًّا في احكام عرى الصداقة التامَّة مع انكلترا وانهُ يتَّبع مشورة حكومتها في المستقبل عن رغبة تامَّة في كل الامور المهمَّة

وزرت الخديوي في الصباح التالي وتمَّ الامر على ما قررناهُ في اليوم السابق وانتهى الاشكال في ما يختص بمسألة الوزارة . انتهى كلام لورد كرومر في هذا الفصل بشيء من الاختصار

ولو وجدنا متسعًا للقول لوضعنا كتابًا كبيراً في وصف الحوادث التي اشار اليها لورد كرومر في هذا الفصل . فقد كنا في ذلك المعمعان نخطِّئ المعاندين لانكلترا ونشير وننصح بمسالمتها جريًا على الخطة السياسية التي اختطها لنا المرحوم رياض باشا ورأيناها مقارنة للعقل والصواب لكن المتملقين وقصار النظر وطلاَّب الوظائف كانوا يجرون على ضدها فيعرضون خديوي مصر لما كان في غنى عنهُ فاننا لما عقدنا النية على اصدار القطم ذهبنا الى محلة روح حيث كان رياض باشا واخبرناهُ بعزمنا واستشرناهُ في الخطة التي يرى لنا اتباعها لانهُ كان اخبر الناس باحوال مصر وعلاقاتها السياسية . فقال اما اصدار جريدة سياسيَّة فلا استصوبهُ لكم وحسبكم ما انتم قائمون بخدمة البلاد بالمقتطف ولكن ان كنتم قد عقدتم النية

على اصدار جريدة سياسية فرأيي ان دول اوربا لا يمكن ان تتركنا وحدنا ولا بدَّ لها من السيطرة علينا . وسيطرة دولة واحدة خير من سيطرة دول كثيرة واذا خُيِّرتُ فاني اختار انكلترا على غيرها فيجب ان نسالمها ونصادقها ونستعين بها على اصلاح شؤوننا وارى ان تتبعوا هذه الخطة في جريدتكم . ثم تقلد رئاسة النظار ولكن كثر الخلاف بينهُ وبين الموظفين الانكليز لانهُ كان شديد الميل الى الاستقلال في الرأي والعمل بما يراهُ صالحاً ولو خالف القانون والنظام ولذلك اضطرَّ الى الاستعفاء فتقدم على الانكليز حتى اذا توفي الخديوي توفيق الى رحمة ربهِ اقدمهُ بعض الاجانب والوطنيين انهُ اذا تولَّى الوزارة فالخديوي الجديد يؤيدهُ على مقاومة الانكليز فمال الى ذلك كل الميل حتى لقد حاول مراراً كثيرة ان يقنعنا بان مرض مصطفى باشا عضال لا شفاء لهُ فلا بدَّ من تغيير الوزارة . ولم يخامرنا ريب حينئذٍ انهُ يتولى رئاسة النظار حالما تعرض عليهِ وانهُ هو وحدهُ المرشح لها حينئذٍ . ولما عُين نوبار باشا قيل لنا ان تعيينهُ انما هو وريثة لرياض باشا حتى اذا اعترض عليهِ لورد كرومر لا يكون الاعتراض على رياض باشا فيتم التدبير المراد وهو تعيينهُ بناء على ما يظن فيهِ من الكفاءة لمقاومة لورد كرومر

وقد كنا من المطلعين على تفاصيل هذه المسألة حينئذٍ وكنا نشير اليها في المقطم بالاحتراس التام وبما يُطلب من الكاتب السياسي من المجاملة . واتفق ان يوم ١٥ يناير كان يوم احد لا يصدر فيهِ المقطم فنشرنا يوم الاثنين فقرة في صدر الاخبار المحلية قلنا فيها « ارسل سمو الخديوي المعظم سعادة محمود باشا شكري الى عطوفتلو مصطفى باشا فهي يوم السبت الماضي يخبرهُ بميل سموهُ الى تغيير الوزارة . وفي مساء ذلك اليوم استقدم سموهُ جماعة من كبار رجال الحكومة الى سراي القبة حيث تمَّ التصميم على تغيير الوزارة وبعد اعتذار البعض عن قبول رئاسة النظار عيَّن سموهُ عطوفتلو نوبار باشا رئيساً لمجلس النظار وعطوفتلو بطرس باشا غالي ناظراً للمالية وعطوفتلو مظلوم باشا ناظراً للحقانية اما بقية النظارات فلم يغيَّر نظارها . وقد تقلَّد حضرات النظار المذكورين مناصبهم هذا النهار الاَّ ان الدكرتو الخديوي الذي يصدر رسمياً في هذه الحال لم يصدر حتى الآن ولا نظن انهُ يصدر في هذا النهار . ومعلوم انهُ عند حدوث كل حادثة ذات شأن وخصوصاً اذا حدثت فجأة كهذه الحادثة يكثر القيل والقال في المحافل والاندية وتشيع الاشاعات الكثيرة . وممَّا يقال في المحافل ولا نتحمل تبعتهُ انهُ لما بلغ جناب لورد كرومر امس خبر تغيير الوزارة تشرف بمقابلة الجناب العالي في سراي القبة وبعد التداول في تغيير الوزارة تم الاتفاق على ان الدكرتو الخديوي لا يصدر

الاَّ بعد إخبار الحكومة بلندن وورود جوابها على ذلك . ولما كانت دوائر الحكومة بلندن مقفلة امس الاحد لم تنظر في هذه المسألة الاَّ اليوم وقد صدر المقطم قبل ورود جوابها . فصدور الدكريتو الخديوي يكون بعد ورود الجواب منها . هذا ما يتحدث به الناس في محافلهم ولهم احاديث واشاعات اخرى لا رغبة لنا في نشرها »

وقلنا بعد ذلك « ان قناصل الدول الجنرالية في شغل شاغل بسبب مسألة الوزارة ومخابرتهم لدولهم متواصلة في شأنها وقد ارسل ايضاً حضرة دولتلو مختار باشا الغازي رسالة برقية الى الباب العالي بتغيير الوزارة ثم ارسل رسالة برقية بالارقام السرية وربما كان لحواها ابلاغ الدولة سائر ما ذكر عن هذه المسألة . اما ما يقال من ان دولتهُ هو الذي اقترح تعيين عطوفتلو فخري باشا رئيساً للنظار فاشاعة لم نقف لها على مصدر يوثق بروايته »

ونشرنا في ١٧ يناير ما نصهُ

« تحقق اليوم ما نشرناهُ امس من انتظار جواب لندن عن الوزارة الجديدة . وقد ورد الجواب من لندن امس بعد صدور المقطم . ولما اقبل الجناب العالي محفوفاً باليمن والاجلال من سراي القبة الى سراي عابدين العامرة صباح هذا النهار اقبلت مركبة جناب اللورد كرومر وراء مركبة سموهِ ثم تشرف جناب اللورد بمقابلة الجناب العالي وعرض لسموهِ فحوى جواب لندن ومفادهُ عدم استحسان تأليف الوزارة الجديدة على الهيئة الحاضرة فلم يجبهُ سموهُ بشيء ثم استأذن اللورد سموهُ وانصرف ويقال انهُ سيتشرف بمقابلة سموهِ غداً ايضاً للنظر في هذه المسألة

« ثم اجتمع حضرات النظار ما خلا سعادة بطرس باشا غالي برئاسة الجناب العالي في سراي عابدين العامرة وقد علمنا ان الارادة السنية الصادرة باختيار عطوفتلو فخري باشا رئيساً لمجلس النظار ولتأليف الوزارة الحالية تترجم من التركية الى العربية لتنشر في الجريدة الرسمية غداً وربما صدرت في ملحق بها اليوم . واتصل بنا انهُ قد وقع على الدكريتو الخديوي المتعلق بتعيين الوزارة الجديدة وينتظر صدورهُ قريباً

« ويظهر لنا ان الناس يهولون بعواقب هذه القضية تهويلاً عظيماً ويبنون عليها العلالي والقصور . نعم انها قضية خطيرة الشان وقد ازدادت تعقيداً بعد ما اظهرهُ الموظفون الانكليز في خدمة الجناب العالي من تجادل امر الوزارة الجديدة وعدم مبادرتهم مع بقية المهنئين الى تهنئة حضرات النظار عند مجيئهم الى النظارات ولكن هذا التجاهل لا يبقى لهُ اثر بعد صدور الامر العالي بتعيين الوزارة الجديدة رسمياً . ولهذا فلا نظن ان

المسألة توجب كل هذا التهويل لاسيما وان المخابرة لا تزال جارية بين مصر وانكلترا ولا يزال الباب مفتوحاً لتبادل الآراء بين الفريقين ولوصولها الى ابواب الاتفاق من اقرب السبل . ولما كانت اساليب المخابرة مكتومة طبعاً عن علم الجمهور فالخوض فيها يكون لهُ كثير العثرات وانزلات ولذلك لا نتعرض لهُ ولكننا واثقون بحكمة الجناب الخديوي المعظم وحزمهِ وغيرتهِ على بلادهِ ورعيتهِ كما اننا واثقون ان دولة الانكليز ادرى الناس بوجوب تأييدهِ وشد ازرهِ في ما يعلي شأن بلادهِ . ولهذا نؤمل ان تختم هذه القضية قريباً طبقاً لرغبة سموهِ ومني رعيتهِ ابقاهُ الله ذخراً للبلاد وذخراً للعباد »

ونشرنا في ١٨ يناير ما نصهُ

« ذكرنا امس ان جناب اللورد كرومر وعد سمو خديوينا المعظم ان يتشرف بمقابلة جنابهِ العالي هذا الصباح ليقف على ارادتهِ السنية في تعيين وزارة عطوفتلو نخري باشا . وقد قضى سموهُ معظم نهارهِ امس في مشاورة وزرائهِ وكبار رجالهِ فقرَّ رأيهُ على القاء مقاليد الوزارة الى الوزير الخطير دولتلو رياض باشا اعتماداً على حزمهِ وسداد رأيهِ في حل المشاكل . فلما تشرف اللورد كرومر بمقابلة سموهِ صباح هذا النهار في الميعاد المعين ابان لهُ سموهُ ثابت اعتقادهِ بصداقة انكلترا وحسن نصحها لحكومتهِ واعرب عن رغبتهِ في مشاورتها والتعويل على نصيحتها في المسائل ذات الشان ما دامت جنودها محتلة هذه الديار . واخبرهُ بعزمهِ على تعيين دولتلو رياض باشا رئيساً لنظارهِ عوضاً عن عطوفتلو نخري باشا . فتلقى جناب اللورد اقوال الصداقة هذه بالسرور والامتنان وأكد لسموهِ ان ابعد الامور عن رغبة حكومتهِ عمل شيء يمس بنفوذ سموهِ وسطوتهِ وتمهَّد بان حكومتهُ توافق على حل المشكل كما استحسنهُ سموهُ واعرب عن ارادتهِ فيهِ بلا انتظارهِ جواب لندن في هذا الشان وذلك حبًّا بالتعجيل في زوال المشكل . وعلى هذا انفضَّ المشكل والحمد لله بحكمة سمو الخديوي المعظم ورجاحة الامناء . وقد اطمأنت الخواطر وفاضت عواطف الحب والولاء للجناب العالي من قلوب جميع الرعية وكانت المقابلات العمومية حافلة مزدحمة ازدحاماً فائق العادة حتى غصت قاعات عابدين العامرة بالامراء والعلماء والاعيان والوجهاء وكلهم يدعو للجناب العالي ويسأل الله ان يبقي هذا القطر بوادر الزمان ويمهِّد لهُ سبل المعالي »

ولم يكد المقطم يخرج من المطبعة وتتداولهُ الايدي حتى امتلأت ادارتنا بجمهور من الاصدقاء من اعيان العاصمة والاقاليم الذين حضروا التشريفات الخديوية وقالوا لنا ان ما ذكرناهُ في المقطم عن وعد الجناب الخديوي بمشاورة انكلترا الى آخر ما نشرناهُ من هذا

القيل غير صحيح مطلقاً فان الجناب الخديوي قال لم صريحاً ان لورد كرومر طلب منهُ ذلك فابى ان يجيبهُ اليهِ الى ان قال اني لا اعد هذا الوعد ولو ضربوني بضبجة . وكنا واثقين تمام الثقة ان ما نشرناهُ صحيح فاكدنا للذين زاروتا ان الذي ذكرناهُ هو الصحيح . وزرنا رياض باشا مساء ذلك اليوم واخبرناهُ بما سمعناهُ وسألناهُ عن حقيقة الامر فاكد لنا ان الذي نشرناهُ في المقطم هو الصحيح وان كل ما قيل مخالفاً لهُ غير صحيح . ولكن لم يكن لنا حيلة في اقناع الجمهور بعد ان قالوا انهم سمعوا من الخديوي ما سمعوا . وفي الحادي والثلاثين من يناير تليت خطبة ملكة الانكليز عند افتتاح مجلس النواب بلجاء روتر بخلاصتها و يقال فيها ما تعريبهُ « وقد صرَّح سمو الخديوي باقوال ارضت الحكومة الانكليزية فقال انهُ يقصد من الآن فصاعداً اتباع العادة المقرَّرة وهي استشارة الحكومة الانكليزية نهائيًّا في المسائل السياسية والجري في الاعمال على اتفاق ووداد معها » فلما قرأ الناس قول الملكة الرسمي في اقدم مجلس نيابي في العالم صدَّق المكابرون منهم ما كانوا يأبون تصديقهُ قبلاً مما ذكرهُ المقطم

ولا نظن احداً يقرأ هذه السطور الآن الاَّ ويرى منها اننا كنا واقفين تمام الوقوف على حقيقة الحال واننا مع ذكرنا الحقائق كنا لا نذكر الجناب الخديوي الاَّ بما يجب من الاكرام والاحترام كامير البلاد الشرعي ولا نذكر الحقائق الاَّ على صورة خالية تماً يؤذي الذين هي عليهم . ولا نشير بما يجب اتباعهُ الاَّ تلميحاً مجتنبين كل ما تشمُّ منهُ رائحة الاعتداد بالرأي . ومع ذلك كان المتملقون والمحرضون لا ينفكون عن ايغار صدر الخديوي على المقطم اما لانهم كانوا يعتقدون انهُ مما يمنع تمَّلهم الاستقلال التام وهذا اعتقاد لا اخفف منهُ او لانهم كانوا مسيَّرين على غير علم منهم لايجاد الشغب والاضطراب في البلاد حتى تضطر انكلترا الى بسط حمايتها عليها وتضمن للاوربيين الاموال والمصالح التي فيها كما فعلوا في الثورة العرابية وهذا لا ينفي ان الحكومة الفرنسوية كانت تعارض السيطرة الانكليزية في مصر لاغراض سياسية

ومهما كانت دواعي التحريض فانها اقنعت انكلترا بالعدول عما كانت قد عزمت عليهِ من الجلاء عن مصر في زمن الخديوي الاسبق كما سيجيء في الفصل التالي فان ما حدث حينئذٍ اضطرَّها الى زيادة جيش الاحتلال وترسيخ قدمها في مصر اي كانت النتيجة مناقضة للغاية التي كان المحرضون يرمون اليها